مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

النظام الراكد .. ونهاية القوى الصاعدة

مايكل بيكلي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

حذَّرَ رئيسُ الوزراء البريطاني اللورد سالزبوري، عام 1898، جمهوراً في لندن بينما كانت المملكة المتحدة تشارك قوى أخرى في اقتسام ما تبقّى من إمبراطورية تشينغ التي خفت بريقها من أن العالم ينقسم إلى قوى صاعدة وأخرى آيلة إلى الأفول، فالأولى هي محركات العصر الصناعي: دولٌ يتسارع نموها السكاني، وتمتلك تقنياتٍ تحوّلية، وتدعم نفوذها بجيوشٍ غير مسبوقة المدى وكثافة النيران. والثانية هي إمبراطورياتٌ راكدة ينهشها الفساد، وتتشبّث بأساليب بالية، وتنزلق تدريجياً نحو الانهيار، وكان سالزبوري يخشى صعود البعض واصطدامه بانحدار البعض الآخر مما سيدفع العالم إلى صدامٍ كارثي

يوشك اليومَ منطقُ انتقالات القوة السريعة على الانتهاء، وللأول مرة منذ قرون، لا تنهض أي دولة بوتيرة تكفي لقلب موازين القوى العالمية، لقد استنفدت الطفرات الديموغرافية والاختراقات الصناعية والاستحواذات الإقليمية التي غذت القوى العظمى في السابق مسارها إلى حد كبير، فالصين بوصفها آخر قوة صاعدة كبرى تبدو وقد بلغت ذروتها بالفعل، إذ يتباطأ اقتصادها ويتقلص سكانها. ومنذ أكثر من عقد، دخلت اليابان وروسيا وأوروبا طور ركودٍ ممتد. أما الهند، فرغم ميزة الشباب، فإنها تفتقر إلى رأس المال البشري وإلى القدرة المؤسسية التي تمكّنها من تحويل هذه الطاقة السكانية إلى قوة فعّالة. والولايات المتحدة، وإن واجهت ديوناً متنامية ونمواً أبطأ وخللاً سياسياً، ما تزال تتقدم على منافسين يغرقون في تدهورٍ أعمق، وهكذا، حلّت"التصلّبات"محل الاندفاعات التي طبعت الجغرافيا السياسية الحديثة «عالمٌ أشبه بنادٍ مغلق لقوى قائمة هرِمة، تحيط به قوى متوسطة ودول نامية ودول هشّة».

ويحمل هذا التراجع تبعاتٍ ثقيلة، فعلى المدى البعيد، قد يجنّب العالم دوّامة القوى الصاعدة المدمّرة ذلك السعي المحموم وراء الأرض والموارد والمكانة، والذي كان ينتهي كثيراً إلى الحرب، لكن على المدى القريب، يصنع الركود والصدمات الديموغرافية

مزيجاً خطِراً من الضغوط «دول هشّة مثقلة بالديون وتواجه تصاعداً في الضغوط السكانية، وقوى تتجه إلى مزيد من العسكرة أو التوسع لصدّ التراجع»، كما يغذّي انعدام الأمن الاقتصادي نزعات التطرف ويقوّض الديمقراطيات، فيما تميل الولايات المتحدة إلى أحادية أكثر خشونة. قد يوشك عصر القوى الصاعدة على الانتهاء، لكن آثاره الفورية قد لا تكون أقل عنفاً.

عصر الصعود

تتردَّدُ كثيراً المقارنةُ التي تشبّه الصين بأثينا الصاعدة والولايات المتحدة بإسبرطة القلقة، غير أن"القوى الصاعدة" بالمعنى الدقيق ليست ظاهرةً أزلية، بل حديثة نسبياً، فلم تتبلور إلا خلال القرنين ونصف القرن الأخيرة مع الثورة الصناعية، حين حرّرت الفحمُ والبخارُ ثم النفطُ وجنبت الكثير من المجتمعات من «فخّ مالتوس « ذلك الوضع الذي كان فيه ازديادُ السكان يلتهم معظم أي فائض جديد، فتظل مستوياتُ المعيشة أسيرة الاكتفاء. وللمرة الأولى، أمكن للثروة والسكان والقوة العسكرية أن تتوسع معاً في اتجاهٍ واحد وتتراكم بدل أن تتعادل فأتاح ذلك للدول تراكم قدراتها على مسارٍ تصاعدي مستمر، واستند هذا التحول إلى ثلاث عوامل مترابطة: التقنيات التي عززت رفع الإنتاج، والنمو السكاني المتسارع الذي ضخّم القوة العاملة والجيوش، والمعدات العسكرية التي مكّنت من الغزو السريع.

لم يعرف العالمُ قبل الثورة الصناعية هذه الديناميكيات. فمنذ عام 1820، كان نمو دخل الفرد العالمي شديد التواضع، بمتوسط سنوي لا يكاد يُذكر، أقل من 2% لكل قرن. ومع شيوع الفقر، كانت تحولات موازين القوى تحدث على فترات متباعدة، وغالباً عبر استنزاف الموارد الشحيحة لا عبر خلق ثروة جديدة. فالإمبراطوريتان الصينية والهندية حصّلتا على فوائض زراعية بشق الأنفس، والبندقية والعثمانيون اعتمدا على ضرائب

التجارة، وإسبانيا والبرتغال استندتا إلى فضةٍ منهوبة، بينما توسّعت أسرٌ حاكمة كآل هابسبورغ وآل بوربون عبر الزيجات والتحالفات الأسرية.

وحتى «الاختراقات العسكرية» كفرسان المغول أو البارود في الإمبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية التي أعادت تشكيل التوازن لفترة من الوقت؛ إذ سرعان ما تكيف الخصوم معها، حتى الدولة العسكرية - المالية التي تفتخر بها المملكة المتحدة انتزعت ببساطة المزيد من الندرة.

كسرتِ الثورةُ الصناعية قبضةَ الندرة وجعلت الإنتاجيةَ أساسَ القوة، فقفزت بالمجتمعات من العصور الوسطى إلى العصر الحديث في أقل من قرن. دخل البريطاني المولود عام 1830 في عالم الشموع وعربات الخيل والسفن الخشبية؛ ثم شهد وهو يتقدم في العمر القطارَ والبرقيةَ وشوارعَ تضيئها الكهرباء، وبضائعَ المصانع، وأنابيبَ المياه داخل المنازل. وخلال عمرٍ واحد، تضاعف استهلاك الفرد للطاقة مراتٍ عديدة (من خمسة أضعاف إلى عشرة أضعاف).

أفرزتْ هذه التحوّلاتُ أولى القوى الصاعدة الحديثة. ففي القرن التاسع عشر، تسارع نمو دخل الفرد إلى وتيرة تفوق ما قبل الثورة الصناعية بنحو ثلاثين مرة، وتكدست المكاسب في عدد محدود من الدول، مولّدةً فجواتٍ ضخمة في القوة. فقفزت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والولايات الألمانية من إنتاج أقل من 10% من التصنيع العالمي عام 1800 إلى أكثر من النصف بحلول عام 1900، بينما تضاعف دخل الفرد لديها قرابة ثلاث مرات. وعلى النقيض، تراجعت حصص الصين والهند من نصف الناتج العالمي إلى أقل من 10%، وبقيت هابسبورغ والعثمانيون والروس اقتصادياتٍ زراعية إلى حد كبير، وغمرت الواردات صناعاتهم. وبحلول عام 1900، ارتفع دخل الفرد في الدول الصناعية الرائدة أعلى بنحو ثمانية إلى عشرة أضعاف من نظيره في الصين أو الهند، وأعلى بعدة

مرات من دخله في روسيا وإمبراطوريتي هابسبورغ والعثمانيين. وهكذا تحوّل ما كان يوماً تقارباً نسبياً إلى ما عُرف لاحقاً بـ"التباعد الكبير" بين الغرب وبقية العالم.

أطلقتْ مكاسبُ الإنتاجية العنان لطفرةً سكانية، فمجتمعات ما قبل الثورة الصناعية لم تكن تعرف نمواً كبيراً؛ إذ لم يتضاعف عدد السكان إلا مرة كل ألف عام تقريباً. لكن التصنيع حطّم هذا السقف؛ ففي القرن التاسع عشر ازداد سكان العالم بوتيرة تفوق متوسط ما بين السنة الأولى وعام 1750 بنحو عشرة أضعاف تقريباً. كما رفعت الزراعةُ الآلية، وشبكاتُ الصرف الصحي، والكهرباء، والتبريد، والأدوية الجديدة متوسطَ العمر المتوقع عالمياً بأكثر من 60% بين عامي 1770 و1950، ما أتاح تضاعف السكان كل جيل أو جيلين. وقادت ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هذه الطفرة، ثم لحقت بهما اليابان وروسيا، فيما تأخرت الصين والهند وإمبراطورية هابسبورغ والإمبراطورية العثمانية، وبحلول الحرب العالمية الأولى، لم تعد الجيوش تُقاس بعشرات الآلاف كما في السابق، بل غدت قادرة على حشد ملايين المقاتلين.

غذَّت الطاقاتُ البشرية الجيوشَ الصناعية، وكانت تلك هي الركيزة الثالثة في صعود القوة. فحروبُ ما قبل الثورة الصناعية، على ما اتّسمت به من قسوة، كانت محدودة الأثر والامتداد «جيوشٌ صغيرة في الغالب، موسمية، و"معيشية" تعتمد على ما تجده في الأرض التي تعبرها، ولا تتحرك إلا ببطءٍ تفرضه سرعة الخيل أو السفن الشراعية». ومع بدائية السلاح ورداءة الإمداد، كانت الحروب تتكرر لكنها نادراً ما تحسم، وكثيراً ما امتدت سنواتٍ طويلة، بل عقوداً. ثم جاء التصنيع فقلب القواعد رأساً على عقب فقد جعلت السكك الحديدية والبواخر والتلغراف التعبئة الجماعية ممكنة، بينما رفعت البنادق والرشاشات والمدفعية الثقيلة مستوى الفتك إلى أضعاف. وبحلول مطلع القرن العشرين، كانت الإمبراطوريات الصناعية قد بسطت نفوذها على نحو أربعة أخماس سطح الأرض، فغدت الخريطة شبكةً متداخلة تتحكم فيها قلة من القوى الصاعدة.

وجمعت هذه التحولات الاقتصادية والديموغرافية والعسكرية مناطق العالم في ساحةٍ واحدة، فقد تضاعفت قيمة التجارة العالمية قرابة عشرة أضعاف بين عامَي 1850 و1913، وحتى الإمبراطوريات التي طالما عاشت في عزلة كاليابان في عهد توكوغاوا والصين في عهد تشينغ أُجبرت على الدخول في المنافسة. وللمرة الأولى، واجهت الدول خياراً صعباً إما التصنيع، أو الوقوع تحت الهيمنة، ومن هذا التدافع، تبلورت نخبة صغيرة من القوى العظمى، نشأت كلٌ منها عبر مسار استثنائي.

المسار الأول التوحيد الوطني: إذ اندفعت أُولى المناطق الصناعية داخل الأراضي الممزقة لابتلاع بقية الأقاليم وتوحيدها. هكذا وحّدت بروسيا ألمانيا، وبنت ساتسوما وتشوشو اليابان الحديثة، وقادت بيدمونت توحيد إيطاليا. وفي الولايات المتحدة، تمدد الشمال الصناعي غرباً بعد أن سحق المجتمعات الأصلية وهزم الجنوب الانفصالي القائم على العبودية.

المسار الثاني فكان الاستبداد: إذ سعت إمبراطوريات سابقة إلى تصنيعٍ مُعجَّل تحت قبضة ديكتاتوريين لا يرحمون كما في الاتحاد السوفيتي مع جوزيف ستالين، وألمانيا مع أدولف هتلر، والصين مع ماو تسي تونغ بكلفة بشرية هائلة.

المسار الثالث كان أن تصبح الدولة محمية: فبعد أن رأت الصين كيف أعادت ألمانيا واليابان بناء نفسيهما بعد الحرب العالمية الثانية تحت مظلة الولايات المتحدة، مالت نحو واشنطن منذ سبعينيات القرن العشرين لاستخلاص رأس المال والمعرفة، قبل أن تسعى في هذا القرن إلى فكّ الارتباط تدريجياً طمعاً في الصدارة.

كانت هذه في جوهرها أبواب الدخول إلى "نادي القوى الصاعدة"، وقد فُتحت كلها ضمن شروطٍ تكنولوجية وديموغرافية وعسكرية استثنائية شكّلت العصر الصناعي.

من الرياح المؤاتية إلى الرياح المعاكسة

تَغْلِقُ تلك الأبوابُ اليومَ واحداً تلو الآخر: فالإنتاجيةُ تتباطأ، والسكانُ ينكمشون، والغزوُ يزدادُ كلفةً وتعقيداً. ومع أن تقنيات عصرنا مبهرة، فإنها في معظمها لم تُعِد تشكيل الحياة اليومية بالقدر الذي فعلته الثورة الصناعية. فشقةٌ أمريكية من أربعينيات القرن الماضي، تضم ثلاجةً وموقدَ غازٍ ومصابيحَ كهربائية وهاتفاً، ستبدو مألوفةً إلى حد بعيد للعين المعاصرة. أما منزلٌ من سبعينيات القرن التاسع عشر، بمرافقه الخارجية وبئر الماء وموقده البدائي للطهي والتدفئة، فسيبدو أقرب إلى عالمٍ سحيق. كانت القفزة من 1870 إلى 1940 قفزةً تحوّلية؛ أما ما تلاها فكان في المتوسط أقل انقلاباً.

وتَباطَأَ تقدّمُ النقل بدوره. فلم يفصل سوى 66 عاماً بين كيتي هوك والهبوط على سطح القمر، ومع ذلك، وبعد نصف قرن تقريباً، ما تزال السيارات والطائرات تعمل بسرعات قرنٍ مضى. كما أبدى قطاعُ الطاقة جموداً مشابهاً؛ إذ لا يزال الوقودُ الأحفوري يوفّر أكثر من 80% من الإمدادات العالمية وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ سبعينيات القرن الماضي على الرغم من استثمار تريليونات الدولارات في مصادر الطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، أخذ متوسطُ العمر المتوقع يستقر، بل تباطأت مكاسبه أو انعكست في بعض الاقتصادات المتقدمة.

وتكاد المفارقةُ تبلغ ذروتها في مجال المعرفة: فقد ازداد عددُ العلماء بأكثر من أربعين ضعفاً منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ومع ذلك تراجعت إنتاجيةُ البحث على نحوٍ مماثل، بحيث تُشير بعض التقديرات إلى أنها تنخفض إلى النصف كل 13 عاماً. وتضاعف إنفاقُ الشركات على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ 1980، لكن نموَّ الإنتاجية وتأسيسَ الشركات الناشئة انخفضا إلى نحو النصف في الاقتصادات المتقدمة. وحتى الثورة الرقمية بدت في حصيلتها عابرة الأثر؛ فبعد طفرة قصيرة في أواخر التسعينيات، هبط نمو الإنتاجية إلى أدنى مستوياته التاريخية.

وتذهب بعضُ التوقعات إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يرفع الناتج العالمي بنسبة 30% سنوياً، غير أن معظم الاقتصاديين يرجّحون أن أثره سيقتصر على إضافة تقارب نقطة مئوية واحدة إلى النمو السنوي. فالذكاء الاصطناعي يتفوّق في المهام الرقمية، بينما تتمركز أعقدُ قيود العمل في المجالين المادي والاجتماعي، فالمستشفيات تحتاج إلى ممرضات أكثر من حاجتها إلى فحوصات أسرع، والمطاعم تحتاج إلى طهاة أكثر من حاجتها إلى أجهزة طلبٍ لوحية، والمحامون يحتاجون إلى إقناع القضاة لا مجرد تحليل المذكرات. ولا تزال الروبوتاتُ خرقاء في بيئات العمل الواقعية، ولأن التعلم الآلي بطبيعته احتماليّ، تبقى الأخطاءُ متوقعةً، ما يفرض غالباً بقاءَ البشر في دائرة الإشراف والتحقق. وانعكاساً لهذه القيود، أفادت نحو 80% من الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي بأنه لم يُحدث أثراً ملموساً في أرباحها، وفق استطلاع عالمي أجرته شركة ماكينزي.

حتى مع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، قد يستغرق تحويله إلى مكاسب إنتاجية كبيرة عقوداً؛ إذ لا يكفي وجود الأداة، بل يتعين على الاقتصادات أن تعيد تنظيم قطاعاتها ومهاراتها ومؤسساتها حولها. وهذا لا يخفف الضغط عن اقتصادات اليوم المتعثرة. فقد تباطأ النمو العالمي من نحو 4% في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين إلى قرابة 3% اليوم، وهبط في الاقتصادات المتقدمة إلى ما يقارب 1% فقط. أما نمو الإنتاجية الذي كان يتراوح بين 3% و4% سنوياً في خمسينيات وستينيات القرن الماضي فقد انحدر إلى مستويات تقترب من الصفر. وفي موازاة ذلك، تضخم الدين العالمي من نحو 200% من الناتج المحلي الإجمالي قبل خمسة عشر عاماً إلى حوالي 250% اليوم، بل تجاوز 300% في بعض الاقتصادات المتقدمة.

ولا تبدو الصورة الديموغرافية أقل قتامة. فقرابة ثلثي البشرية يعيشون اليوم في بلدان يقل فيها معدل المواليد عن المستوى اللازم للحفاظ على حجم السكان. ومعظم

الدول الصناعية باتت قوى آيلة إلى الأفول، يتراجع عدد سكانها بمئات الآلاف سنوياً وأحياناً بالملايين والأسواق الناشئة ليست بعيدة عن المسار نفسه. وحدها أفريقيا جنوب الصحراء ما تزال تحتفظ بمعدلات خصوبة مرتفعة، ومع ذلك فهي تنخفض حتى هناك. وتشير تقديرات حديثة إلى أن عدد سكان العالم قد يبدأ بالانخفاض في خمسينيات هذا القرن.

وتترتب على نتائج القوة الوطنية آثار وخيمة، فمع تقلص القوة العاملة وتضخم أعداد المتقاعدين، يُتوقع أن ينخفض النمو في الاقتصادات الكبرى بما لا يقل عن 15% خلال الربع قرن المقبل، وقد تكون الضربة أشد في بعضها. وتعويض هذا النقص يتطلب إما زيادات في الإنتاجية بين 2% و5% سنوياً وهي وتيرة تذكّر بخمسينيات القرن الماضي أو تمديداً كبيراً لساعات العمل؛ وكلا الخيارين يبدو غير واقعي في ظل تباطؤ الابتكار والتقاعد الجماعي، والأهم أن الانحدار الديموغرافي يبدد احتمال "الارتداد السريع". ففي العصر الصناعي استطاعت دول مزقتها الحروب أن تعود أقوى خلال جيل واحد: ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والاتحاد السوفيتي واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والصين بعد "قرن الإذلال". أما اليوم، ومع انكماش السكان، فقد تصبح القوة المفقودة غير قابلة للاسترجاع.

وعند غياب النمو الاقتصادي أو الانتعاش الديموغرافي، قد يبدو الغزو السبيل الاخير نحو صعود القوة، لكن هذا الطريق هو الآخر يضيق. فقد ساعد انتشار تقنيات العصر الصناعي كالسكك الحديدية والبرقيات والكهرباء على بناء الدول وتفكيك الإمبراطوريات، فتضاعف عدد الدول القومية في العالم عدة مرات منذ عام 1900. ومنذ ذلك الحين، غرقت أكثر من 160 دولة محتلة في دوامات المقاومة والتمرد، إذ حوّلت البنادق الرخيصة وقذائف الهاون والصواريخ القرى إلى ساحات استنزاف، ثم جاءت الأسلحة النووية فرفعت

كلفة الغزو إلى مستوى وجودي، فيما سمحت الذخائر الموجهة والطائرات المسيّرة اليوم حتى لتشكيلات غير دوليّة ومتشظية كالحوثيين بتهديد السفن والدبابات وتعطيلها، وفي الوقت نفسه تقلصت "غنائم" الغزو: فالأرض والمعادن كانت تُغني إمبراطوريات الأمس، أما اليوم فقرابة 90% من أصول الشركات في الاقتصادات المتقدمة غير ملموس برمجيات، وبراءات اختراع، وعلامات تجارية لا تُنهب كما تُنهب المناجم والحقول.

وبالنسبة للقوى الطموحة في العالم النامي، يصبح الصعود أشد وعورة. فالشركات متعددة الجنسيات في الدول الغنية تهيمن على رأس المال والتكنولوجيا، بينما بات الإنتاج العالمي أكثر معيارية وتنظيماً، ما يدفع الوافدين الجدد إلى أدوارٍ منخفضة القيمة كتجميع السلع أو تصدير المواد الخام من دون مساحة كافية لبناء شركات وطنية قادرة على المنافسة عالمياً. وفي الوقت ذاته، تراجعت المساعدات الخارجية، وضاقت أسواق التصدير، واتسعت سياسات الحماية التي تمنح الدول القائمة قدرةً أكبر على تحصين أسواقها.

لهذا كله، تباطأت حركة التاريخ بوضوح. فباستثناءات محدودة، ما تزال الدول التي كانت غنية وقوية عام 1980 كذلك حتى اليوم، بينما بقي معظم الفقراء فقراء. وبين عامي 1850 و1949 اقتحمت خمس قوى عظمى جديدة الساحة، لكن خلال الخمسة والسبعين عاماً التالية لم تتقدم صعوداً واضحاً سوى الصين وربما تكون الأخيرة.

اتساع الفجوة

تُحدِّدُ الولاياتُ المتحدة بوصفها القوةَ العظمى الأبرز إيقاعَ صعود الآخرين أو تراجعهم، وقد بدأ هذا الإيقاع في مطلع القرن الحادي والعشرين مضطرباً على نحوٍ لافت. ففي عام 2001 تعرّضت البلاد لأعنف هجوم على أراضيها، ثم خاضت خلال العقد التالي حربين من أطول ثلاث حروب في تاريخها، قُتل فيهما مئات الآلاف ومن بينهم آلاف

الأميركيين وأنفقت ما يقارب 8 تريليونات دولار من دون أن تحقق نصراً حاسماً، ثم جاءت صدمة 2008 لتكشف هشاشةً أعمق مع أسوأ انهيار مالي منذ الكساد الكبير.

واستغلّت اقتصاداتٌ أخرى هذا التعثر لتقليص الفجوة. فبين عامي 2000 و2010 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالدولار وهو المؤشر الأوضح على القدرة الشرائية في الأسواق العالمية من 12% إلى 41% من نظيره الأميركي، وقفزت حصة روسيا إلى أربعة أضعاف، وارتفعت حصة البرازيل والهند بأكثر من الضعف، كما حققت الاقتصادات الأوروبية الكبرى مكاسب ملموسة. وبدا لكثيرين أن العالم يتجه إلى تحولٍ كبير في موازين القوة؛ وهو ما صاغه فريد زكريا في عبارته الشهيرة: "صعود بقية العالم"، بما يوحي بعالمٍ "ما بعد أميركا".

لكنّ المسار انعكس سريعاً. ففي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تعثّرت معظم الاقتصادات الكبرى: انخفضت الحصة النسبية لكلٍّ من البرازيل واليابان إلى نحو النصف مقارنةً بالاقتصاد الأميركي، وخسرت كندا وفرنسا وإيطاليا وروسيا قرابة ثلث وزنها الاقتصادي النسبي، وتراجعت حصة ألمانيا والمملكة المتحدة بنحو الربع. ولم يواصل الصعود بوضوح سوى الصين والهند.

ثم جاءت سنوات العشرينيات أكثر قسوة. فالهند تكاد تكون الاقتصاد الكبير الوحيد الذي ما يزال يواكب الولايات المتحدة. وبين عامي 2020 و2024 تراجعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي للصين من 70% إلى 64% من نظيره الأميركي، وهبطت حصة اليابان من 22% إلى 14%. وتواصل تراجع ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، فيما تعثر الاقتصاد الروسي بعد فترة قصيرة من الحرب. وفي الأفق الأوسع، انكمش مجموع اقتصادات أفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي قبل عقد إلى 70% فقط في عام 2023. لم يتباطأ "صعود بقية الاقتصادات" فحسب؛ بل بدأ يتراجع بالفعل.

وتبقى احتمالات التعويض ضعيفة، لأن "الصعود" الذي بدا في السنوات الأولى من القرن لم يكن دائماً صعوداً حقيقياً بقدر ما كان انعكاساً لمقياسٍ خشن مثل الناتج المحلي الإجمالي. فالأهم من الحجم هو أسس القوة الاقتصادية: الإنتاجية، والابتكار، وأسواق المستهلكين، والطاقة، والتمويل، والصحة العامة، والمتانة المالية. وعلى هذه الجبهات، يتعثر معظم المنافسين، خلال العقد الماضي، لم تُسجّل مكاسب في إجمالي إنتاجية العوامل الذي يقيس كفاءة تحويل العمل ورأس المال والمدخلات إلى ناتج إلا لدى الهند والولايات المتحدة؛ بينما شهدت اليابان ركوداً، وتراجعت دول أخرى بإضافة مزيد من المدخلات مقابل نموٍ أقل. ومع الصناعات المتقدمة تتسع الفجوة أكثر: إذ تستحوذ الشركات الأميركية على أكثر من نصف أرباح التكنولوجيا الفائقة عالمياً، في حين لا تكاد حصة الصين تتجاوز 6%.

تمتدّ مزايا الولايات المتحدة إلى ما هو أبعد من المقارنات العامة. فسوقها الاستهلاكية باتت اليوم أكبر من سوق الصين ومنطقة اليورو مجتمعتين. وهي ثاني أكبر دولة مُتاجِرة في العالم، ومع ذلك تُعدّ من أقل الاقتصادات اعتماداً على التجارة؛ إذ لا تمثل الصادرات سوى 11% من ناتجها المحلي الإجمالي يذهب نحو ثلثها إلى كندا والمكسيك مقابل قرابة 20% للصين ونحو 30% كمعدل عالمي. وفي مجال الطاقة، انتقلت من مستوردٍ صافٍ إلى أكبر منتِج، واستفادت من أسعار أدنى بكثير من أسعار منافسيها. وما يزال الدولار يتصدر احتياطيات البنوك المركزية وشبكات المصارف وأسواق النقد الأجنبي.

صحيح أن إجمالي الدين العام والخاص في الولايات المتحدة ضخم نحو 250% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، ومن المرجّح أن يرتفع مع تمديد التخفيضات الضريبية التي أقرّها الكونغرس في يوليو إلا أنه يبقى أدنى من ديون عدد من الأقران: إذ يتجاوز في اليابان 380%، ويقارب 320% في فرنسا، ويتخطى 300% في الصين عند احتساب التزامات الحكومات المحلية والشركات غير الظاهرة بالكامل. بل إن الدين في الولايات المتحدة

انخفض قليلاً بين 2015 و2025، في حين ارتفع بنحو 60 نقطة مئوية في الصين، وبأكثر من 25 نقطة في اليابان والبرازيل، وبنحو 20 نقطة في فرنسا.

وستدفع الديموغرافيا منافسي الولايات المتحدة إلى مزيد من التراجع. فعلى مدى الخمسة والعشرين عاماً المقبلة، يُتوقع أن تكسب الولايات المتحدة نحو ثمانية ملايين بالغ في سنّ العمل (زيادة 3.7%)، بينما ستفقد الصين قرابة 240 مليوناً (انخفاض 24.5%) أي أكثر من إجمالي القوة العاملة في الاتحاد الأوروبي. وستفقد اليابان نحو 18 مليون عامل (25.5%)، وروسيا أكثر من 11 مليوناً (12.2%)، وإيطاليا قرابة 10 ملايين (27.5%)، والبرازيل 10 ملايين أخرى (7.1%)، وألمانيا أكثر من 8 ملايين (15.6%).

وسيتفاقم عامل الشيخوخة في الاتجاه نفسه. فخلال الفترة ذاتها، ستضيف الولايات المتحدة نحو 24 مليون متقاعد (زيادة 37.8%) مقارنة باليوم، لكن الصين ستضيف أكثر من 178 مليون متقاعد (زيادة 84.5%). وستضيف اليابان المثقلة أصلاً بكتلة كبيرة من كبار السن نحو 2.5 مليون متقاعد (6.7%). وستضيف ألمانيا 3.8 ملايين (19%)، وإيطاليا 4.3 ملايين (29%)، وروسيا 6.8 ملايين (27%)، فيما ستضيف البرازيل 24.5 مليوناً (قفزة تقارب 100%). وعلى مدى قرنين، كان الوقود الأساسي للقوى الصاعدة هو تضخم شريحة الشباب؛ أما اليوم فتخسر الاقتصادات الكبرى جزءاً من قوتها العاملة في وقتٍ تتراكم فيه أعداد المتقاعدين وهي "ضربة مزدوجة" لم يسبق لمنافسٍ أن واجهها بهذا الاتساع.

وخارج الولايات المتحدة، تبدو الهند وحدها أكبر دول العالم سكاناً، والمتوقع أن تستمر قوتها العاملة بالنمو حتى أربعينيات هذا القرن وكأنها محمية جزئياً من الانحدار الديموغرافي، ما يرفع التوقعات بأن تكون "القوة الصاعدة التالية"، غير أن هذه الآمال تصطدم بضعفٍ حاد في رأس المال البشري. فمنذ 2020، لم يلتحق نحو ربع البالغين في سن العمل بالتعليم أصلاً، ومن بين الذين التحقوا به يفتقر أربعة من كل خمسة إلى مهارات

الرياضيات والعلوم الأساسية. وبالمحصلة، يفتقد قرابة 90% من الشباب الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة والحساب. ويزداد الأمر حدةً مع "هجرة العقول": فالهند ترسل إلى الاقتصادات المتقدمة مهاجرين مهرة أكثر من أي دولة أخرى. وقد وجدت دراسة تابعت دفعة عام 2010 من المتقدمين لامتحان القبول المشترك بوابة مؤسسات التكنولوجيا النخبوية أن أكثر من ثلث أفضل ألف متفوق غادروا إلى الخارج خلال ثماني سنوات، بينهم أكثر من 60% من أفضل مئة.

ويُضخّم الاقتصاد الهندي هذه الثغرات بدل أن يمتصّها. فالعمل والصناعة ما يزالان مقيدين: إذ يعمل أكثر من 80% من العمال في القطاع غير الرسمي غير الخاضع للضريبة، كما انكمش ما يقرب من نصف القطاعات الصناعية منذ 2015. والبنية التحتية والتجارة بدورهما محدودة: فأكثر الموانئ الهندية ازدحاماً لا يتعامل إلا مع نحو سُبع حجم أكبر ميناء في الصين، كما يضطر ربع تجارة البلاد مع أوروبا وشرق آسيا للمرور عبر مراكز أجنبية، ما يضيف ثلاثة أيام إلى زمن الشحن ونحو 200 دولار إلى تكلفة كل حاوية. أما قطاع الخدمات "الواعد" فقاعدته أضيق مما يُتصوّر؛ إذ تتركز معظم المكاسب في شركات تكنولوجيا المعلومات التي لا تستطيع امتصاص قوة عاملة ضخمة، فتترك نحو 40% من خريجي الجامعات في العشرينات بلا عمل. ستظل الهند لاعباً مهماً لسعتها السوقية واتساع سوقها وقوة جيشها إقليمياً وتأثير جاليتها لكنها، وفق هذا المنطق، لا تمتلك الأسس اللازمة لصعودٍ حقيقي إلى مرتبة القوة العظمى.

مقامرة الصين

إذا كانت هناك دولة تستطيع نظرياً مقاومة رياح هذا العصر المعاكسة، فهي الصين. فهي تُنتج قرابة ثلث سلع العالم، وتتفوق في صناعة السفن والمركبات الكهربائية والبطاريات والمعادن الأرضية النادرة والألواح الشمسية والمكونات الدوائية، إلى حدٍّ

يبدو معه أنها تصنع أكثر مما يصنعه الآخرون مجتمعين. وتملك مراكزها الصناعية مثل شِنْتْشِن وهيفي قدرة لافتة على تحويل الفكرة من نموذج أولي إلى إنتاج كثيف خلال أيام، مستنداً إلى أكبر شبكة كهرباء في العالم وقاعدة روبوتية واسعة. تُمَوِّل بكين البحث، وتوجّه الشركات، وتؤمّن المواد الخام، وتراهن في الذكاء الاصطناعي على الانتشار السريع منخفض الكلفة. ويمنح الحجمُ الصينَ قوةَ ضغط لا يُستهان بها: فهي قادرة على إغراق الأسواق لإفلاس المنافسين كما حدث في قطاع الألواح الشمسية، كما تستطيع إنتاج سلع استراتيجية من الطائرات المسيّرة إلى السفن والمعادن النادرة بوتيرة تفوق أي منافس. من زاوية "الأصول"، تبدو الصين عصيّة على القهر.

لكن الصورة تتغيّر حين ننتقل من الأصول إلى الالتزامات. فالنموذج الصيني قائم على ثلاث مقامرات كبرى: أن تضخيم الناتج الإجمالي أهم من تعظيم العائد الصافي، وأن "جيوباً" من الصناعات النموذجية يمكنها تعويض ضعف الحيوية الاقتصادية الشاملة، وأن الاستبداد قادر على إنتاج ديناميكيةٍ أعلى من الديمقراطية. وقد حققت هذه الرهانات نتائج لافتة، لكنها جاءت بكلفةٍ متصاعدة والتاريخ يُظهر أن مثل هذه الالتزامات كثيراً ما تكون هي العامل الحاسم في لحظة الاختبار.

خلال القرنين الماضيين، كانت الغلبة للدول ذات "الموارد الصافية" الأعمق: ما يتبقى بعد إشباع حاجات السكان، وإسناد الاقتصاد، وتأمين الداخل. لهذا تفوقت هذه الدول في معظم صراعات القوة، وبخاصة منافسات القوى الكبرى. فالصين وروسيا في القرن التاسع عشر بدتا ضخمتين على الورق، لكن إمبراطورياتهما المثقلة بالأعباء خَسَرت مراراً أمام منافسين أصغر وأكثر كفاءة: ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة. وفي القرن العشرين ضخَّ الاتحاد السوفيتي موارد هائلة في قطاعات استراتيجية؛ أنفق نسبةً أعلى على البحث والتطوير، وكثّف العلماء والمهندسين، كما بنى سدوداً وخطوط سكك حديدية عملاقة

وقفز إلى الصدارة في سباق الفضاء. غير أن تلك الإنجازات صنعت "جزراً من التميز" داخل "بحر من الركود"، فانتهى إلى الانهيار لا لأنه افتقر إلى المشروعات العملاقة، بل لأن اقتصاده الأوسع كان هشّاً.

تقع الصين اليوم في فخٍّ قريب. فنموذجها الاستثماري يحتاج إلى مدخلاتٍ أكبر باستمرار ليخرج بعوائد أقل باستمرار؛ إذ تتطلب كل وحدة إنتاج وفق هذا المنطق رأس مالٍ يزيد مرتين إلى ثلاث مرات وعمالةً أكثر بنحو أربع مرات مقارنة بالولايات المتحدة. وللمحافظة على نمو مرتفع، أغرقت بكين النظام المصرفي بالائتمان، فأنشأت أصولاً مصرفية جديدة تجاوزت 30 تريليون دولار منذ 2008. وبحلول 2024 تضخم القطاع المصرفي إلى نحو 59 تريليون دولار ما يساوي قرابة ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للصين وأكثر من نصف الناتج العالمي.

لكن جزءاً واسعاً من هذا الدين عالق في شققٍ خالية، ومصانع خاسرة، وقروض متعثرة: "ثروة" وهي أصول تبدو رقماً على الورق، لكنها في الجوهر التزامات قد لا تُسدَّد. وقد انهار قطاع العقارات والبناء الذي كان يقترب سابقاً من 30% من الاقتصاد فمحا ما يُقدَّر بنحو 18 تريليون دولار من ثروة الأسر منذ 2020. وكانت الصدمة أقسى من أزمة 2008 الأميركية لأن الأسر الصينية ربطت بالعقار أكثر من ضعف صافي ثروتها. مع حرمان العديد من أسر الطبقة المتوسطة من مدخراتها، استقر الدخل المتاح للفرد عند 5800 دولار أمريكي، وبلغ الاستهلاك 39% من الناتج المحلي الإجمالي - أي ما يقارب نصف المستوى الأمريكي، وأقل بكثير مما عانته اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان خلال طفراتها الصناعية. وتراجع الطلب بشدة، وانخفضت الأسعار الآن لتسعة أرباع متتالية، وهي أطول فترة ركود انكماشي يشهدها أي اقتصاد كبير منذ عقود.

هناك مسؤولية أخرى تتمثل في رأس المال البشري، فبينما استثمرت بكين أموالاً

طائلة في البنية التحتية، أهملت الاستثمار في الإنسان بما يكفي. لا يُكمل التعليمَ الثانوي سوى نحو ثلث البالغين في سن العمل وهي من أدنى النسب بين الدول متوسطة الدخل. وعلى النقيض، حين كانت كوريا الجنوبية وتايوان عند مستوى دخل الصين في أواخر الثمانينيات، كان قرابة 70% من العمال يحملون شهادة الثانوية، وهو ما مكّنهم من الانتقال من التجميع إلى الصناعات المتقدمة ثم إلى الدخول المرتفعة. وفي ريف الصين، يدفع سوء التغذية والفقر كثيراً من الأطفال إلى التسرب مبكراً. والنتيجة كما يوضّح سكوت روزيل مئات الملايين من العمال الشباب غير المهيئين لاقتصاد حديث، بالتزامن مع انحسار وظائف البناء منخفضة المهارة التي كانت تستوعبهم.

ثم تأتي الديموغرافيا والمالية لتضيف ضغطاً مضاعفاً. فعدد كبار السن في الصين يقترب من 300 مليون اليوم، وقد يتجاوز 500 مليون بحلول 2050. وبحلول ذلك الوقت قد يعيل عاملان فقط كل متقاعد، بعد أن كان الرقم عشرة في عام 2000. ومع ذلك، تبدو شبكة الأمان الاجتماعي رخوة حيث تغطي نصف معاشات القوة العاملة تقريباً، ويُخشى نفادها بحلول 2035، أما رعاية المسنين فأضعف؛ إذ لا يتجاوز عدد الممرضات 29 لكل 10,000 شخص، مقارنة بـ115 في اليابان و70 في كوريا الجنوبية. وزيادةً على ذلك، فإن تقلص القوى العاملة يضغط على إيرادات الدولة: هبطت العائدات الضريبية من 18.5% من الناتج في 2014 إلى أقل من 14% في 2022، أي أقل من نصف متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتراهن بكين على الصناعات الاستراتيجية لتعويض التباطؤ، إلا أن حجمها لا يكفي لملء فجوة العقار؛ إذ لم تتجاوز السيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة المتجددة مجتمعة نحو 3.5% من الناتج في 2023. والأسوأ أن كثيراً من هذه القطاعات بدأ يتحول بدوره إلى عبء: دعمٌ ضخم أفضى إلى وفرةٍ مفرطة وحروب أسعار ومناطق

صناعية خاملة تُذكّر بـ"مدن الأشباح" العقارية. تنتج شركات السيارات الصينية ضعف ما يستوعبه السوق المحلي، أما الطاقة الشمسية فأضافت في 2023 طاقةً إنتاجية تقارب 1000 غيغاوات أضعاف ما لدى بقية العالم فانهارت الأسعار لما دون الكلفة. وتراكم دين السكك الحديدية عالية السرعة إلى نحو تريليون دولار مع عمل أغلب الخطوط بالخسارة. وباتت قرابة ربع الشركات الصناعية غير مربحة، وهو أعلى مستوى منذ 2001، فيما فقدت كبريات شركات التكنولوجيا نحو 1.3 تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ 2021.

ورغم دعم تجاوز تريليون دولار خلال العقد الماضي، ما تزال الصين تعتمد على الولايات المتحدة وحلفائها في نسبة كبيرة من مئات السلع والتقنيات الأساسية. تجاوزت رقائق أشباه الموصلات النفط الخام بصفتها أكبر واردات الصين، ومع ذلك يغطي الإنتاج المحلي أقل من خمس الطلب. وفي أحدث التقنيات يعتمد الاقتصاد شبه كلياً على الموردين الخارجيين. وبعد ضوابط التصدير الأميركية عام 2022 الخاصة برقائق الذكاء الاصطناعي، ارتفعت حصة الولايات المتحدة من قوة الحوسبة العالمية للذكاء الاصطناعي بقوة، بينما تراجعت حصة الصين؛ ما وسّع الفجوة بما يترك الولايات المتحدة متقدمة عدة أضعاف. وقد أبرزت هذه الحلقة ما يسميه بعض الباحثين "القوة التجارية القابلة للاستبعاد": ففي الصناعات كثيفة البحث والتطوير تستحوذ الولايات المتحدة وحلفاؤها على أكثر من 80% من الإيرادات العالمية. وفي الأحوال العادية يعني ذلك قوة سوق، أما في الأزمات فيتحول إلى سلاح: قد تخسر الصين ما بين 14% و21% من الناتج إذا قُطعت التجارة، مقابل نحو 4% إلى 7% للولايات المتحدة.

وتتعمّق هذه الثغرات بفعل النظام السياسي ذاته. فقد حوّل الحزب الشيوعي الاستبداد إلى قيدٍ اقتصادي عبر إحكام القبضة على القطاع الخاص وتوجيه رأس المال

نحو الشركات الأقرب إلى النفوذ السياسي. وتراجعت الشركات الناشئة المموّلة برأس المال المخاطر تراجعاً حاداً بين 2018 و2023، وهبط الاستثمار الأجنبي إلى أدنى مستوى له منذ عقود، وتزايدت وتيرة هروب رؤوس الأموال. والنتيجة اقتصادٌ يبدو عملاقاً من الخارج أصولٌ هائلة لكنّه مثقلٌ في الداخل بالتزاماتٍ تتسع باطراد.

تجمّع العواصف

يقتربُ عصرُ القوى الصاعدة من نهايته، غير أن ارتداداته تُشعل الصراعات بالفعل، أحد التهديدات هو أن الدول الراكدة تُسلّح نفسها لاستعادة الأراضي «المفقودة» والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى، وقد راهنت روسيا بالفعل على أوكرانيا، وإذا لم تُكبح، فقد تتجه أنظارها إلى جيران أكثر ثراءً مثل دول البلطيق أو بولندا، قد تُحاول الصين القيام بشيء مُماثل ضد تايوان، فبالنسبة لقوى كانت "صاعدة" ثم واجهت ركوداً، قد يبدو الغزو مغرياً: وسيلةٌ للاستيلاء على الموارد والاعتراف، وربما ضمّ سكانٍ أعلى ثراءً للفرد في بعض الحالات بما يقارب الضعف، كما يتيح للقادة أن يتقمصوا صورة "بناة إمبراطوريات" بدل الاعتراف بدورهم كمديري تراجعٍ بطيء.

ويُغذّي الخوفُ هذه النزعة أكثر: إذ يُنظر إلى الازدهار الغربي بوصفه "مغناطيساً" قد يجذب الأطراف الحدودية بعيداً ويحرّك اضطرابات داخلية. لذلك يعمد كلٌّ من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي تطارده صدمة تفكك الاتحاد السوفيتي في التسعينيات والزعيم الصيني شي جين بينغ الذي يخشى تكرار احتجاجات 1989 وما انتهت إليه في ميدان تيانانمن إلى استثمار العداء لأميركا، وتوظيف خطاب الانتقام والتهديد الخارجي كرافعةٍ لتثبيت الحكم، ويبدو أن ذلك ينجح. فروسيا تتكبد خسائر ثقيلة في أوكرانيا مقابل حوافز مادية وشعارات وطنية، بينما تُوجّه الصين جزءاً من طاقة الشباب العاطل نحو حملات مقاطعة قومية واحتفالات "تجديد" يعد به شي جين بينغ.

وفي السياق نفسه، ضاعفت روسيا والصين إنفاقهما العسكري بوتائر سريعة منذ عام 2000 مقارنةً بالولايات المتحدة وحلفائها، على نحو يذكّر بحالات تاريخية لقوى شعرت بأنها محاصرة كألمانيا واليابان في الثلاثينيات، أو الاتحاد السوفيتي في السبعينيات والثمانينيات حين ضخت الموارد في التسلح مراهنةً على أن النفوذ الذي لا يُنال بالنمو قد يُنتزع بالقوة. صحيح أن الذخائر الدقيقة والطائرات المسيّرة تمنح الدول الصغيرة أدوات دفاع جديدة، لكنها قد تُغري أيضاً قادةً مثل بوتين وشي باعتقادٍ خاطئ بأن "الانتصار السريع" ممكن. وفي "غرفة صدى" الاستبداد، قد يبدو ما يراه الناس مقامرةً انتحارية وكأنه قدرٌ محتوم.

ويبرز تهديدٌ ثانٍ يتمثل في تفاقم فشل الدولة داخل مجتمعات مثقلة بالديون وتشهد نمواً سكانياً سريعاً. في القرن التاسع عشر، حوّل التصنيع الزيادة السكانية إلى عائدٍ اقتصادي عبر نقل الفلاحين إلى المصانع. أما اليوم، فهذه القناة تضيق: التصنيع صار أكثر معيارية وأشد أتمتة، وتسيطر عليه شركات قائمة، فيما يُدفَع الوافدون الجدد إلى أدوار منخفضة القيمة. فلا تزال أفريقيا جنوب الصحراء لا تضم سوى نسبة محدودة من قوتها العاملة في الصناعة، على نحو لا يبتعد كثيراً عما كان عليه قبل ثلاثة عقود. ووعدت مبادرة "صُنع في الهند" (2014) بانطلاقة صناعية، لكن حصة القطاع من الناتج توقفت تقريباً، بل تقلصت حصته من الوظائف. وفي الشرق الأوسط، موّلت عائدات النفط تحديثاً عمرانياً واسعاً، لكنها لم تخلق تصنيعاً كثيفاً ومستداماً بالمعنى التاريخي.

وقد حصلت دولٌ فقيرة كثيرة على مكاسب "الحداثة الصحية" في متوسط العمر المتوقع دون أن ترافقها ثورة اقتصادية، فتحوّل النمو السكاني من فرصة إلى عبء. وقدّرت الأمم المتحدة أن مليارات البشر يعيشون في بلدان تتجاوز فيها مدفوعات فوائد الديون ما يُنفق على الصحة أو التعليم. ومنذ 2015، تعثر نمو نصيب الفرد في أجزاء واسعة من

أفريقيا والشرق الأوسط، وتراجعت المدخرات والاستثمارات، وارتفعت بطالة الشباب إلى مستويات صادمة في بعض البلدان. وتولّد هذه الضغوط اضطرابات مزمنة: إذ تقع نسبة كبيرة من دول أفريقيا في صراع نشط، وتصاعد العنف الجهادي في منطقة الساحل منذ 2015، حيث تنشط جماعات مثل بوكو حرام وفصائل مرتبطة بالقاعدة و"داعش" عبر عدة دول. ومع فرار السكان من دوائر الاضطراب، ارتفعت موجات الهجرة، ووصل عدد النازحين قسراً عالمياً إلى مستويات قياسية.

ومن شأن دوّامة فشل الدولة أن تُغذّي تهديداً ثالثاً: صعود معاداة الليبرالية داخل الديمقراطيات نفسها. فبعد موجات اللجوء الكبيرة إلى أوروبا، صعدت أحزاب قومية إثنية في أنحاء القارة. وظهر ميلٌ مشابه في الولايات المتحدة مع ازدياد الهجرة عبر الحدود الجنوبية في سنوات أخيرة. في الوقت ذاته، تراجعت ثقة الجمهور بالحكومة إلى مستويات متدنية مقارنة بعقود سابقة، ومع الأتمتة وارتفاع اللامساواة تآكلت شرائح من الطبقة الوسطى واشتعلت سياسات الهوية. وتستثمر القوى الاستبدادية هذه الانشقاقات فروسيا تدعم أو تضخّم حركات متطرفة، والصين تصدّر أدوات المراقبة، ويُستخدم التضليل المعلوماتي لإرباك الخصوم الغربيين. لقد ازدهرت الديمقراطية الليبرالية تاريخياً في بيئات النمو والفرص والتماسك؛ وليس واضحاً قدرتها على الصمود في زمن ركود وضغوط هجرة وتخريب رقمي.

ومع تآكل الليبرالية داخلياً، تضعف "الأممية الليبرالية" خارجياً. ففي عالمٍ يقلّ فيه صعود المنافسين الكبار، قد تميل الولايات المتحدة إلى سلوك قوةٍ عظمى أقل التزاماً بالقواعد التي رعتها سابقاً. خلال الحرب الباردة، امتزجت القيادة الأميركية بالمصلحة وبشيء من "التبرير القيمي": حماية الحلفاء ونقل التكنولوجيا وفتح الأسواق كانت أدوات احتواء منافس أيديولوجي ضخم. أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد تراجع

الطلب السياسي على هذا النمط من القيادة. واليوم، في غياب "تهديد أحمر" واضح ونظام ليبرالي مُجمع عليه للدفاع عنه، تبدو عبارة "زعيم العالم الحر" أقل إقناعاً حتى داخل الولايات المتحدة.

لهذا، تضيق بوصلة الاستراتيجية الأميركية نحو المال والدفاع المباشر عن الداخل، وتزداد ملامح الأحادية الصريحة حيث تتحول الضمانات الأمنية إلى منطق "حماية مقابل ثمن"، وتُدار التجارة بأدوات الضغط والرسوم. وتظهر النتائج سريعاً: مؤسسات متعددة الأطراف أكثر عجزاً، أنظمة ضبط تسلّح تتآكل، وقومية اقتصادية تتصاعد. والمشهد الذي يلوح في الأفق ليس "حفلةً متعددة الأقطاب" لقوى عظمى تتقاسم العالم بسلاسة، بل إعادة إنتاج لبعض أسوأ سمات القرن العشرين «دول متعثرة تتجه إلى العسكرة، ودول هشّة تنهار، وديمقراطيات تتآكل من الداخل، و"ضامنٌ" مفترض للنظام يميل إلى مصالح ضيقة بدل قواعد عامة».

بريق الأمل

إذا أُحسنَت إدارةُ مخاطر الحاضر، فقد تقود نهايةُ عصر "القوى الصاعدة" في النهاية إلى عالمٍ أكثر إشراقاً. فعلى امتداد قرون، كان صعودُ القوى الكبرى وهبوطُها شرارةَ بعض أكثر الحروب دموية في التاريخ. ومن دون متحدّين جدد يطرقون أبواب الهيمنة، قد ينال العالم أخيراً هدنةً من أكثر الدورات تدميراً: سباق السيطرة.

وكما نبّه غراهام أليسون، شهدت القرونُ القليلة الماضية حالاتٍ متكررة واجهت فيها قوةٌ صاعدة قوةً مهيمنة، وانتهى كثيرٌ منها إلى كارثة. قد يختلف المرء مع تفاصيل اختيار هذه الحالات، لكن الإشارة العامة واضحة: صعود القوى الكبرى كان يتبدّى، مرّةً كل جيل تقريباً، في شكل حربٍ تُخلخل النظام.

لن يكون عالمٌ بلا قوى صاعدة عالماً بلا صراعات؛ فالعنف لن يختفي، بل قد يزيد الركودُ وفشلُ الدولة من النزاعات المحلية، غير أن هذه الصدامات على الأرجح لن تحمل ذلك المدى العالمي، ولا تلك الحماسة الأيديولوجية، ولا ذلك الامتداد عبر الأجيال، ولا تلك القدرة التدميرية التي طبعت حروب الهيمنة. فتباطؤ الاقتصادات وانكماش السكان قد يُضعفان الطموح والقدرة على الغزو القاري، ويحدّان كذلك من قدرة الدول المتعثرة على "النهوض من جديد" بعد الكبوات. وقد يقود عالمٌ أقل ديناميكية إلى منافسةٍ أكثر براغماتية بين أنظمة ليبرالية وأنظمة استبدادية-كليبتوقراطية، بدل الحروب الشاملة ذات النزعة "الرسالية" التي غذّتها ثورة التصنيع كما حدث مع الفاشية والشيوعية حين حاولت إعادة تشكيل الإنسان والمجتمع من الجذور. لن "ينتهي التاريخ"، لكن ربما يُسدل الستار على فصله الأكثر كارثية.

وقد يتعزز هذا الميل بما يسميه مارك هاس "سلام الشيخوخة". فالمجتمعات المسنّة تواجه أعباءَ رعايةٍ اجتماعية متضخمة، وتراجعاً في أعداد المجندين في سن الخدمة، وناخبين أقل استعداداً للمغامرة. عشية الحرب العالمية الأولى كان متوسط أعمار القوى الكبرى في منتصف العشرينات؛ أما اليوم فيتجاوز الأربعين في معظم القوى الكبرى، ومع مرور عقدٍ واحد قد يصبح ربع السكان أو أكثر من كبار السن. إذا كانت المجتمعات الشابة قد اندفعت في الماضي إلى حروب عالمية، فقد تكون قوى القرن الحادي والعشرين بحكم الإرهاق والحسابات أقل ميلاً إلى المجازفة.

وإذا كان عالمٌ بلا قوى صاعدة قد يغدو أكثر هدوءاً جيوسياسياً، فقد يكون الاقتصاد أيضاً أقل قتامة مما يُظن. فحتى من دون ثورة صناعية جديدة، ما تزال التقنيات الحديثة ترفع جودة الحياة يومياً، والبشرية اليوم أتمّ صحةً وتعليماً مما كانت عليه في أي وقت سابق. صحيح أن تباطؤ الإنتاجية وشيخوخة السكان قد يخفضان معدلات النمو، لكن

ذلك لا يمنع بالضرورة "ثورةً هادئة" في مستويات المعيشة: مجتمعاتٌ قد تصبح أغنى بالمعرفة وأكثر صحةً جسدية حتى مع تقلص عدد سكانها.

وثمة مصدرٌ آخر للتفاؤل وهو الاختلال الديموغرافي الراهن: دولٌ متقدمة غنية برأس المال لكنها شحيحة بالعمالة، يقابلها عالم نامٍ وخاصة أفريقيا أوفر بالعمالة وأفقر بالتمويل. ومن حيث المبدأ، يفتح ذلك الباب لتقسيمٍ جديد للعمل: تؤمّن المجتمعات المتقدمة المدخرات والتكنولوجيا، وتوفر المجتمعات الأصغر سناً اليد العاملة، فتتشكل علاقةٌ تكاملية قد تساعد على إبقاء النمو العالمي قائماً حتى مع تباطؤ الدول. وتبدو التحويلات المالية، وشراكات بناء المهارات، والاستثمار عبر الحدود، والمنصات الرقمية التي تسهّل التنسيق إشاراتٍ مبكرة على إمكانية هذا المسار.

لكن لا شيء من ذلك تلقائي. فسياسات التجارة والهجرة تتجه نحو الانكفاء، كما أن استيعاب موجات هجرة كبيرة من دون إرباك المجتمعات مهمة شديدة الصعوبة. ومن دون إدارةٍ دقيقة قنوات هجرة قائمة على قواعد واضحة، وحدود آمنة، وحماية للعمال، ونماذج تعاون عن بُعد قد تتحول فرصة "ميثاق نمو" جديد إلى ردّ فعلٍ عنيف. الفرصة موجودة، وكذلك العوائق.

وأخيراً، يبقى التنبؤ بالمستقبل عملاً محفوفاً بالمخاطر. يمكن قياس الديموغرافيا إلى حد كبير، لكن التكنولوجيا والسياسة كثيراً ما تفاجئان، وقد تبدو يقينيات اليوم ساذجة بعد جيل بل بعد بضع سنوات. غير أن ما يمكن قوله بثقة هو أن السياسة العالمية خلال القرنين ونصف الماضيين كانت تُدار باندفاع صعود القوى الكبرى، وأن الشروط التي جعلت ذلك الاندفاع ممكناً بدأت تنحسر. هذا لا يضمن الاستقرار، لكنه يشير إلى انعطافٍ تاريخي: الصراع المألوف بين قوى صاعدة وقوى آيلة إلى الأفول يتراجع، فيما تتكشف ببطء قصةٌ جديدة لم تتضح خطوطها بعد.

هوية البحث

اسم الباحث: مايكل بيكلي: مدير قسم آسيا في معهد أبحاث السياسة الخارجية

عنوان البحث: النظام الراكد .. ونهاية القوى الصاعدة

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/stagnant-order-michael-beckley

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org